

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠١٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي، وهي منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271213 261213 13-59886X (A)



البيان

القضاء على الفقر المدقع والجوع

حصلت الرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي على وضع استشاري لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧. ونحن نمثل التعليم في مجال العمل الاجتماعي على المستوى الدولي ونعتبر تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية عن طريق السياسية والمناصرة من بين الأولويات. وفي حين تتسق جميع الأهداف الإنمائية للألفية مع أهدافنا، إلا أن أياً منها لن يتحقق ما لم يتم القضاء على الفقر والجوع. فالفقر حالة من حالات الحرمان المتعدد التي تضاعف من كل مشكلة يمكن أن يواجهها الإنسان. ولهذا فإننا نركز بياننا على الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع من حيث علاقته بالنساء والفتيات. كما أننا نتطرق إلى الأسباب والعواقب والحلول.

فالفقر، طبقاً للأمم المتحدة، يعد قمة العنف. والفتيات والنساء معرضات بشكل خاص للمعاناة البدنية والعاطفية المتعلقة بالفقر بسبب وضعهن الاجتماعي الدولي. وحتى في دولة غنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، يعد ٧٨ في المائة من جميع الأشخاص الذين يعيشون في فقر من النساء الوحيدات والأطفال الجوعى الذين يتزاحمون على الصفوف أمام مطابخ الحساء في جميع أنحاء البلد. وثاني أكبر فئة من الفقراء في العالم هي فئة كبار السن الفقراء، وتمثل النساء من بينهم قرابة ٧٩ في المائة. وتشكل النساء الشابات وكبار السن معاً ما يزيد على ٧٠ في المائة من الفقراء في معظم البلدان. فحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بينما يوجد ما يدل على التحسن التغذوي للأطفال، كما في آسيا، إلا أن عدد الأطفال الأقزام قد ارتفع في أفريقيا. ومن الواضح أن الحالة فيما يتعلق بالأطفال ترتبط مباشرة بوضع أمهاتهم. والأكثر من ذلك، أن البنات يتعرضن لخطر أكبر مما يتعرض له الأولاد نتيجة للعادات التي تميز على أساس نوع الجنس. ففي كثير من الثقافات، لا يُسمح للبنات والنساء إلا أن يأكلوا ما تبقى من الرجال والأولاد الذين يقمن على خدمتهم.

وقد خلصت الأمم المتحدة إلى أنه لا يوجد بلد واحد في العالم يتمتع فيه النساء والرجال بوضع متساوٍ. ومعظم عمل المرأة يسهم في قهرها، وليس في استقلالها. فعملها غير مأجور، أو بأجر مُتدنٍ أو كثيف العمالة. والمزايا الخاصة بالمرأة معدومة تقريباً، وظروف عملها محفوفة بالمخاطر في أغلب الأحيان. فبالإضافة إلى تدبير شؤون البيت ورعاية الأطفال والرجال والمسنين، تساهم المرأة في الدعم الاقتصادي للأسرة. وتلاحظ الأمم المتحدة أن المرأة تؤدي ثلثي أعمال العالم، ومع هذا يعيش ثلثا النساء في فقر. وفكرة تقاسم مسؤوليات الأسرة بالتساوي، والتي اقترحت لأول مرة في عام ١٩٧٥ من جانب نساء في بلدان عدم

الانحياز في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالمرأة، المعقود في مكسيكو سيتي، لم تتحول بعد إلى مبدأ. وقد أدرج المفهوم باعتباره استراتيجية للتحويل من أجل القضاء على الفقر في تقرير نشرته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ عن تمكين المرأة على امتداد دورة الحياة. وطبقاً لهذا التقرير، يجب تقديم خدمات لدعم رعاية الطفل من أجل السماح للرجل والمرأة، وخاصة في حالة الفقر، باستخدام فرصهما في العمل وبناء قدراتهما.

ويعد عبء عمل المرأة مُوهناً. ونظراً لأنه من الأرجح أن تعيش المرأة في فقر، فإنها تتعرض لمخاطر صحية بدنية وعقلية، بما في ذلك الإجهاد المزمن، وسوء التغذية، والإحباط، والقلق، وهو ما يعزى عادة إلى ظروف اجتماعية غير معقولة. وهناك افتقار مستمر إلى خدمات الصحة البدنية والعقلية، أو البحوث المتعلقة باحتياجات المرأة في البلدان النامية والمتقدمة. ويعني فهم مصادر سوء صحة المرأة فهم الطريقة التي تتفاعل بها القوى الثقافية والاقتصادية لزعزعة وضعها الاجتماعي. ويعد العنف ضد المرأة إحدى هذه القوى.

والأمر الواضح هو أن الاعتبارات الجنسانية والفقر يعتبران من مظاهر التفاوت المتلازمة. وللحصول على صورة أوضح عن هذه الأمور، من المهم معرفة السياق. فالسياسات التي يجب تنفيذها لمواجهة القهر العام الذي تتعرض له المرأة منصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فهي تتصدى لجملة أمور من بينها النظم الأبوية التي تكفل استمرار خضوع المرأة، وتعرضها بشكل عام للفقر، واستغلالها الجنسي، وغياب الرعاية الصحية.

وتؤدي الأنماط الاجتماعية والثقافية إلى التمييز وإلى أدوار نمطية خاصة بنوع الجنس، تبدأ من تقسيم العمل الذي يجعل المرأة تؤدي عملاً بدون أجر، إلى الاستغلال الجنسي في البيت والعمل، والاتجار العالمي بالجنس. ومن حيث التعليم، بدءاً من المدرسة الخاصة إلى مدرسة التخرج، فإن المواد التي تتعلمها المرأة تعتمد إلى تجاهل المعرفة الوثيقة الصلة بالإناث أو عدم الاكتراث بها. وبرغم التقدم الذي تحقق، تعد احتمالات حصول المرأة على التعليم أقل منها بالنسبة للرجل في كثير من الثقافات، مما يجعل احتمالات أمية المرأة أعلى منها بالنسبة للرجل. وحتى في الولايات المتحدة، حيث تفوق أعداد النساء في الكليات الآن أعداد الرجال، يتبلور النشاط الاجتماعي للمرأة، وفرصها، وتطلعاتها في عدم إدراكها لحالتها. فالمرأة، مثل أخواتها في بلدان العالم النامي، لا تزال تعتبر نفسها، كما يعتبرها الآخرون على أنها أقل جدارة وأقل معرفة من الرجل، مع أن المعلومات تشير إلى عكس ذلك.

ومع أن التشريع لصالح النهوض بالمرأة قد تطور بمرور الزمن، إلا أن المرأة في جميع أنحاء العالم لا تزال تفتقر إلى المساواة القانونية، أي تلك التي تخضع للتشريع، كما تفتقر إلى

المساواة الواقعية، أي تلك التي تواجهها بالفعل. وهكذا، في غياب الرقابة، وحتى عند صياغة القوانين، فإنها لا تترجم إلى حقوق. وبينما يتفاوت التمييز من منطقة إلى أخرى، إلا أن المرأة في جميع أنحاء العالم تجد أن علاقتها بأحد أقاربها الرجال أو بزوجها هي التي تقرر حقوقها.

ويجب أن تقف السياسات وجهاً لوجه مع استدامة عدم المساواة بين الجنسين التي تعمل على إدامة الفقر والحرمان الاجتماعي والعكس بالعكس، إذ تعمل على إيجاد حلقة من اليأس والإحباط تنتقل إلى الجيل الذي يليه. ونظراً للأثر المتبادل لهذه الحلقة، تعد تنمية القدرات من الاستراتيجيات الهامة، وهي السبيل لضمان حقوق الإنسان للفتيات والنساء، مهما كانت أعمارهن. فالتنمية، كما يعرف الأخصائيون الاجتماعيون، ليست مجرد مفهوم جغرافي أو اقتصادي أو مجتمعي. فهي تتعلق أيضاً بالتنمية البشرية، والرفاه العاطفي، والنمو الشخصي. وهي في واقع الأمر عن حقوق الإنسان. فبدون الاهتمام بالنفس البشرية، لا يمكن أن تكون هناك تنمية اجتماعية أو اقتصادية.

وتعد السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى قدر كبير من مظاهر التفاوت في الثروة والموارد الاجتماعية حاسمة بشكل خاص. فالمجتمعات التي تعيش في معزل عن القوى والفرص السياسية، والتي تختفي منها شبكات الأمان، تولد دورات من الفقر والحرمان المرتبطة بسوء الصحة العقلية والبدنية على حد سواء. والمرحلة النهائية هي الفقر المطلق الذي يولد العنف، والتشرد، والصدمة، والإحباط. وإذا كان لا بد أن نمنع هذه الكارثة المتصاعدة، فيجب وضع سياسات صحية للنهوض برفاه المرأة. وللقيام بذلك، تعد الإرادة السياسية أمر أساسياً.

وتصمم سياسات صحية للمرأة للنهوض بحقوقها الثقافية والسياسية والقانونية وقوتها الشخصية باعتبارها من بني البشر. فمثل هذه السياسات تنتشل المرأة من الفقر والإحباط عن طريق ضمان حصولها على الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها. ويعد تقديم القروض للمشاريع المجتمعية المتناهية الصغر مجرد أحد الأمثلة.

والمرأة التي تشارك في المشاريع المتناهية الصغر تعتبر نفسها في البداية دون استثناء تقريباً بلا قيمة كإنسان مقارنة بالرجل. وإحساسها السلبي بنفسها من الناحية الثقافية يتركز كلية على خضوعها والعمل دون مناقشة. وحتى عندما تتاح لها فرص اجتماعية واقتصادية، فإنها ترفض المشاركة بسبب إحساسها الدوني بنفسها. ويرى القادة أنه يجب الاهتمام بالتنمية النفسية للمرأة من الناحية الثقافية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فيجب على المرأة أن تعتبر نفسها ذات قيمة قبل أن تتمكن من تحقيق النجاح. والتواءم مع احتياجات المرأة من وجهة نظرها يعد أمراً أساسياً. فالبرامج الناجحة تبدأ دائماً بمشاركة المرأة في مجموعات صغيرة، وإقامة روابط، والإحساس بالتقدير الذاتي المتبادل، مع إدراك قيمة

العمل الذي تؤديه كل واحدة نيابة عن أسرتها ومجتمعها. إن مصدر قوة النساء والفتيات يكمن داخلهن. وعندما يبدأن في إدراك قوتن ومساهمتهن، فإنه يمكن الاستفادة من هذا الإدراك، مما يسمح لهن بالازدهار.

ويعرف الأخصائيون الاجتماعيون أن وضع سياسات صحية للمرأة يعني الإصغاء إليها قبل التدخل، وقبل المشاركة في البحث، وقبل وضع السياسة، وقبل وضع برامج للوقاية. ويعد تعميم المنظور الجنساني أمراً أساسياً. فيجب وضع إطار مفاهيمي لكل شيء، وتصميمه وتنفيذه وتحليله بواسطة النساء والفتيات ومن أجلهن. وبينما تعد البحوث مهمة، إلا أن البحث في مجال العمل الاجتماعي التشاركي يعد ضرورياً إذا أريد أن يكون مفيداً للمرأة. فبرامج المنع والسياسات الصحية تنبع من نتائج مثل هذه الدراسات عن العمل الاجتماعي. وهذا هو الحال في الجيوب الريفية والحضرية للبلدان في جميع أنحاء العالم حيث تسيطر المرأة على حياتها نتيجة للحركة النسائية الدولية وعملية الأهداف الإنمائية للألفية. وتعد تنمية الشخصية واضحة بقدر وضوح نجاحهن التعليمية والاقتصادية.

وتهيئ الرابطة الدولية لمدارس العمل الاجتماعي بأمم العالم أن تنضم إلينا في استخدام هذه المعرفة التي اكتسبت في السنوات الأخيرة عن الأسباب والعواقب والحلول المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع في الجهود التي ستبذلها الأمم المتحدة في المستقبل.